

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية المتحدة

# المرئاة الرسمية

(العدد ١٠٦ مكرر) الصادر في يوم الأحد ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ - ٢٤ مايو (أيار) سنة ١٩٥٩ (السنة الثامنة)

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه مدة تنتهى بدسنة من انتهاء حالة الطوارئ . وكذلك يستمر العمل للثة ذاتها بالأوامر الصادرة من وزير الحربية استنادا الى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والقوانين الجديدة له .  
مادة ٢ - يستبدل بالبند ٥ من المادة ٣ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتى :

(٥) الأمر رقم ١ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ذلك فيما يختص بالرسائل البريدية والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من الإقليم المصرى والواردة إليه من الخارج أو التي تمر به ، وللرفيب العام ومن يتدبه أن يسلم تلك الرسائل والطرود إلى السلطات المختصة عند الاشتباه في وجود جريمة وللوزير المختص اتخاذ القرارات المنظمة لأعمال هيئة الرقابة الخارجية في الحدود المتقدمة .

ويجوز بقرار جمهورى إنهاء العمل بهذه الأوامر كلها أو بعضها .  
ويباشر وزير الحربية فيما يتعلق بمحافظة سيناء والبحر الأحمر بالذبح إلى تطبيق هذه الأوامر السلطات المخولة لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارئ .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به في الإقليم المصرى اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٩ .

صدر برامه الجمهورية ل ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩  
باستمرار العمل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،  
وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ باستقرار العمل ببعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء الجمهورية المصرية فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر وبعدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وبإحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكمة العادية وبأحكام أخرى ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ باستقرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستقرار إعلان حالة الطوارئ ؛

وبناء على ما أوردته مجلس الدولة ؛